



الأنثين الماضي ألغيت امتحانات طلاب كلية الإعلام بجامعة صنعاء للمرة الثانية بعد أن تسببت أعمال شغب وفوضى نفذها الطلاب في إفساح الامتحانات على نفقات التعليم بالنظام الموازي.

وحول الاحتجاجات التي نفذها بعض الطلبة مؤخراً في كلية الإعلام والمطالبة بإلغاء رسوم التعليم الموازي، قالت رئاسة الجامعة: لسنا مسؤولين بالإلغاء أو التخفيض بل ذلك من صلاحيات وزارة المالية لأنها تستقطع تلك المبالغ من ميزانية الجامعة.

وأشارت إلى أن الجامعة تقدر ظروف الطلاب من خلال تقسيط ما تبقى من الرسوم المقررة بعد تخفيض رئيس الجمهورية ومن لا يستطيع الدفع من الفئات الأشد فقراً يتم عمل دراسة حالة له ويمكن إعفاؤه.



الإصلاح يواصل تدمير جامعة صنعاء!!

اعتصم طلاب ومطالبات جامعة صنعاء مراراً أمام مجلس الوزراء ومطالبوا رئيس الحكومة ووزير الدفاع والداخلية وأعضاء لجنة الشؤون العسكرية والأمنية بإخلاء الحرم الجامعي من مسلحين يطلقون على أنفسهم تسمية (الحرس المدني الجامعي) وليسا منتسبين لشرطة حراسة المنشآت التابعة لوزارة الداخلية ولا لشركة أمنية خاصة أو عامة رسمية داخل اليمن. الطلاب كروا شكاوهم من قيام تلك الميليشيات بالتعامل الاستفزازي الذي من خلاله يثيرون الرعب والخوف في نفوس الطالبات والطلاب، والذي نتج عنها حدوث أكثر من مشكلة ضد طلاب الجامعة.

وحتى الآن لا يزال جنود الفرقة الأولى «مدرع» ومليشيات مسلحة تابعة لحزب الإصلاح يحتلون الجامعة تحت مبرر حماية مخيم الاعتصام، فيما عجزت وزارة الداخلية ولجنة الشؤون العسكرية عن تلبية مطالب الطلاب بإخلاء الجامعة من تلك الميليشيات وإكمال مهمة أمنها إلى أفراد أمن المنشآت كما هو معمول به في جميع الجامعات والمراقب الحكومية في اليمن.

خفايا التدمير!!!

وعلى الرغم من أن استمرار احتلال حرم الجامعة من قبل قوات الفرقة المنشقة ومليشيات حزب الإصلاح مرتبط باستمرار الأزمة السياسية، إلا أن الكثير من الأكاديميين يرون أن عملية التدمير المنهج التي تتعرض لها جامعة صنعاء ومحاوله بسط الإصلاح سيطرته المطلقة عليها يرتبط بعامليين الأول إيديولوجي يقوم على فكرة أن حركة الإخوان المسلمين ترى في مؤسسات التعليم إحدى أهم أدوات التجييش الحزبي والإيديولوجي والفكري والتنظيمي لها ولذلك فهي لا تآلج جهداً في استخدام كل الوسائل بهدف السيطرة على مؤسسات التعليم سواء أكان التعليم الأولي أو العالي. ويضيف الأكاديميون: إن العامل الآخر في سعي الإصلاح لبيسط سيطرته على جامعة صنعاء -حتى ولو كان ذلك بتدمير العملية التعليمية- يرتبط بجانب اقتصادي استثماري يتمثل في تمكين جامعة العلوم والتكنولوجيا التابعة لحزب الإصلاح والتي تحيط مقراتها بجامعة صنعاء من عدة جهات من الاستمرار في تحقيق استثمار مالي عبر توفير كافة الظروف الملائمة للدراسة فيها في وقت تدمر فيها العملية التعليمية بجامعة صنعاء.

ويدلل الأكاديميون على ذلك بانسحاب قوات الفرقة الأولى «مدرع» من أمام مدخل كلية طب البنات بجامعة العلوم والتكنولوجيا ورفع الخيم كاملة بالقوة من أمامها، في وقت تستمر فيها خيم مليشيات الإصلاح في بوابة جامعة صنعاء وحرمها محتل من قوات الفرقة المنشقة. ويضيفون: ولعل الاتفاقية التي وقعها وزير التربية والتعليم الإصلاحي الدكتور عبدالرزاق الأشول مع جامعة العلوم والتكنولوجيا مقابل مبالغ مالية باهظة تقدم دليلاً آخر على الطريقة التي يستغل بها الإصلاح سلطة مشاركته في الحكومة لتدمير مؤسسات الدولة لصالح مؤسسات الحزب.

* نقلاً عن «المؤتمر نت»

التابعة للحزب والفرقة الأولى «مدرع» والتي كانت احتلتها منذ مطلع العام الماضي ٢٠١١م.

وحسب المصادر: فإن حزب الإصلاح يسعى لإحباط جهود إعادة مهمة أمن جامعة صنعاء إلى قوة حرس المنشآت التابعة لـ «وزارة الداخلية» عبر إعادة تدوير الميليشيات المسلحة التابعة له -والتي كانت بسطت نفوذها على جامعة صنعاء تحت مسمى الحرس المدني الجامعي- إلى الجامعة مرة أخرى عبر وزارة الداخلية.

وأضافت المصادر: إن الخطة يتم تنفيذها بالتواطؤ من قبل وزير الداخلية الدكتور/ عبدالقادر قحطان -المنتمي للإصلاح- الذي عمل على تشكيل وحدة خاصة من مليشيات الإصلاح المسلحة وطلبة (جامعة الإيمان) التي يديرها رجل الدين المتطرف والقيادي الإصلاحي الشيخ عبدالجيد الزنداني وإرسالهم إلى مدرسة الشرطة لتلقي دورة تدريبية، في خطوة تهدف لإعادتهم لتولي مهمة حراسة أمن جامعة صنعاء تحت مبرر تبعيةهم لوزارة الداخلية. وأبدت المصادر تخوفها من نجاح الإصلاح في تنفيذ هذا المخطط وتحول جامعة صنعاء -التي تعد أهم وأكبر جامعة يمنية- إلى كتلة لمليشيات تابعة له، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى عسكرة الجامعة لصالح تحقيق أهداف الإصلاح السياسية بانتهاج أساليب أمنية تروهيبة ضد الإصلاحي في الرأي وخصومه السياسيين سيما وأن جامعة صنعاء تضم طلاباً من مختلف التيارات والتوجهات السياسية في اليمن.

وأثار قضية احتلال جنود «المنشق» على محسن قائد الفرقة الأولى «مدرع» ومليشيات الإصلاح لجامعة صنعاء موجة استياء واسع في الأوساط الطلابية والسياسية، حيث

إلا أن استمرار احتلال الجامعة يعطي مؤشراً على احتمال ضياع عام جامعي جديد على الطلاب خصوصاً في ظل الأوضاع التي تعيشها الجامعة هذه الأيام وقرارات التأجيل والإلغاء لمواعيد الامتحانات.

وفيما لم يتبق سوى أيام من شهر نوفمبر الذي سبق وان حدد الثالث منه (الثالث من نوفمبر ٢٠١٢م) بداية للعام الجامعي القادم فإن مواعيد امتحانات طلاب كليات الجامعة أجلت إلى شهر ديسمبر القادم ما يعني أن العام الجامعي الجديد سيتأخر حتى مطلع العام القادم لتستمر فصول الماساة التعليمية وضياح سنوات متلاحقة في مشهد عبثي لا سبب له سوى استمرار احتلال الجامعة وتحويلها إلى كتلة عسكرية تعبت بها قوات المتمرد علي محسن الأحمر ومليشيات الإصلاح.

كيف يدمر الإخوان جامعة صنعاء!!

وكان حزب الإصلاح استغل احتلال جنود الفرقة الأولى «مدرع» لجامعة صنعاء عقب اشتباكات قادتها في مارس من العام ٢٠١١م لبيسط نفوذه ويتولى مهمة أمن الجامعة عبر نشر مليشياته المسلحة -التي تتولى مهام اللجان الأمنية في مخيم الاعتصام- تحت مسمى الحرس المدني للجامعة والتي قامت بطرد أفراد الحراسة الأمنية الذين يتبعون ذلك الاحتلال الذي تزامن مع تحويل ساحة الجامعة إلى ساحة لمعتصمي أحزاب المشرك إلى توقف الدراسة في جامعة صنعاء للعام الجامعي ٢٠١١-٢٠١٢م.

كشفت مصادر لـ «المؤتمر نت» عن تفاصيل مخطط ينفذه حزب الإصلاح بهدف إلى الالتفاف على المساعي الرامية إلى إخلاء جامعة صنعاء من الميليشيات المسلحة

جامعتين في اليمن، وتضم أكثر من ١٢٤ تخصصاً وشعبية عليها يدرس فيها ما لا يقل عن ٨٠ ألف طالب وطالبة، ويتخرج فيها ما بين ٨ إلى ١٤ ألف طالب وطالبة سنوياً.

اليونسكو تهدد بإلغاء اعترافها

وكان توقف الدراسة عام ٢٠١١م في الجامعة أثار مخاوف من إلغاء الاعتراف بشهادة الجامعة من قبل منظمة اليونسكو حيث عمدت وزارة التعليم العالي ورئاسة الجامعة إلى استئناف الدراسة في ٢١ أكتوبر من العام ٢٠١١م بعد أن تقلت الجامعة رسالة من منظمة اليونسكو تتضمن ضرورة استمرار العملية التعليمية في الجامعة ولو في مقرر مؤقتة وإخلائها من المظاهر المسلحة حتى لا يتم سحب اعتمادها الأكاديمي وفقاً لتصريح رئيس الجامعة «السابق» الدكتور خالد طميم.

ومطلع ديسمبر من العام ٢٠١١م وبعد توقيع المبادرة الخليجية وألبيتها التنفيذية المزمعة أقر مجلس جامعة صنعاء عودة الطلاب والطالبات للدراسة بكليات الجامعة التي تتوافر كل متطلبات الدراسة فيها باستثناء كليات الآداب وطب الأسنان والعلوم وذلك بهدف تعويض ضياع عام كامل على الطلاب.

وعقب ذلك القرار أقر مجلس جامعة صنعاء التقييم الجامعي للفصل التعويضي للعام الدراسي الحالي ٢٠١١-٢٠١٢م وهو القرار الذي نص على أن يبدأ الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي الجديد ٢٠١١-٢٠١٢م في العاشر من مارس وامتحاناته النهائية في التاسع من يونيو، والفصل الثاني في الأول من يوليو وأخباراته بداية أكتوبر.

هيئة مكافحة الفساد تطالب بإسندوة إيقاف التصرف بأراضي جامعة صنعاء



طالبت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الحكومة بمنع التصرف بأراضي جامعة صنعاء في منطقة مذبح بالعاصمة وعدم تحويلها إلى أرض سكنية على حساب التوسعات العلمية والثقافية بالجامعة.

ووجهت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مذكرة إلى رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة تطالبه فيها وفقاً لـ «المصدر أونلاين» بإعادة النظر في أمر توزيع الأرض بناء على محضر موقع من باسندوة ووزير المالية صخر الوجيه يقضي بتوزيع تلك الأرض على أعضاء هيئة التدريس بالجامعة. وجاء في المذكرة أن «الهيئة» في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠١٢م تدارست قرار توزيع الأراضي من النواحي القانونية والموضوعية والعملية وأقرت بتبني ذات الموقف الذي اتخذته مجلس النواب بتاريخ ٣٠ أبريل من العام الجاري والذي يقضي ببقاء هذه الأرض لمواجهة التوسعات الجامعية والثقافية».

وطالبت الهيئة رئيس الوزراء «حفظ وصون تلك الأراضي وفقاً للاعتبارات السابقة وعدم تحويلها إلى أرض سكنية خاصة وإيجاد بديل آخر من أراضي الدولة لأعضاء هيئة التدريس».



تكليف ٣ جهات للحماية.. اللجنة العسكرية تتخبط على فط «صنعاء- الحديدية»

أقرت لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الامن والاستقرار إبعاد وحدات عسكرية ونقاط أمنية على امتداد طريق (صنعاء- الحديدية) واعادتها إلى مواقعها، مستتئين من قالت انه تم تكليفهم بمهام أمنية، في إشارة إلى عمليات ومليشيات مسلحة لحزب الإصلاح تعمل في قطع الطريق ونهب المارة واختطاف ناقلات مشتقات نفطية وتحت ذرائع حماية ساحة معتصمي المشترك في صنعاء ضمن مخطط إسقاط النظام وأغصاب السلطة ونهب ممتلكات الدولة وتخريب البنى التحتية منذ مطلع العام الماضي ٢٠١١م.

وفيما يمكن اعتباره تخبطاً في أداء اللجنة التي تعلق عليها أمل تحقيق الامن والاستقرار وانتهاء حالة الانقسام العسكري وإيقاف حالة التجنيد الحزبي في المؤسسة العسكرية، وإقامتها في آتون الصراعات السياسية، أقرت اللجنة العسكرية إنشاء منطقة أمنية في طريق الحديدية- صنعاء تتحمل مسؤولية توفير الحماية الأمنية للطريق ومنع حدوث أية تقطعات والضرب بيد من حديد ضد من يقعدون على هذه الأعمال الخارجة على القانون والمسيئة للعادات والتقاليد القبلية.

وكشفت اللجنة العسكرية عن جهة أمنية ثالثة ستعمل على تأمين خط طريق صنعاء- الحديدية حينما أكدت (على ضرورة إشراف اللجنة الأمنية في المحافظة على سير العمل الأمني وتأمين خطوط الطرق العامة الرئيسية تحت إشراف محافظ صنعاء ومدير الأمن وفقاً للقوانين السائدة والنافذة).

ويؤكد اقرار لجنة الشؤون العسكرية (استثناء من تم تكليفهم بمهام أمنية) صحة انباء إيكال

أصدر المؤتمر الشعبي العام بمحافظة مأرب بياناً فيه واستنكر الأوضاع الأمنية المتردية في محافظة مأرب والانفلات الأمني غير المسبوق في تاريخ المحافظة واستمرار أعمال التقطعات في الطرقات وتواصل عمليات التفجيرات لانتايب النفط والبراق والكهرباء وغيرها من الاختلالات وأعمال التخريب التي تستهدف الإضرار بالمصالح والبنشآت العامة والخاصة وحياة كافة أعمال الفوضى والتخريب، وأكد البيان أن المؤتمر الشعبي العام تمكن ومعه كل الشرفاء من أبناء المحافظة يؤكدون رفضهم لأعمال التقطع والتخريب والارهاب بكل أنواعه ويعبرون بأقصى عبارات الإدانة والاستنكار الشديد عقب كل عملية تقصير واستهداف للمصالح والمنشآت العامة والخاصة وغيرها من الاختلالات والتقطعات التي تعم المحافظة دون وجود أدنى رادع من قبل الجهات المعنية.

وطالب البيان الجهات الأمنية القيام بمهامها وواجباتها وضبط كافة المتسببين بالوقوف وراء أعمال التفجيرات والاختلالات الأمنية وفرض جميع الممارسات وإعلان أسماء مرتكبي أعمال الفوضى والتخريب والجهات الداعمة والممولة لهذه الأعمال الاجرامية.. مؤكداً في الوقت نفسه على أن تتحمل الأجهزة الامنية مسؤولية الحفاظ على الامن والاستقرار والحد من تفشي ظاهرة حمل السلاح في مركز عاصمة المحافظة وغيرها.. من المناطق والمديريات للحفاظ على الامن والسلم الاجتماعي.

رئيس الجمهورية يوجه وزير الداخلية بحل قضية الضباط الجامعيين



وجه الاخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية وزير الداخلية بالاستجابة لمطالب الضباط الجامعيين المعتصمين والمنسبين لوزارة الداخلية وحل قضيتهم.

وفي توجيه -حصلت «الميثاق» على نسخة منه- امر رئيس الجمهورية وزير الداخلية برفع مقترح يكفل حل القضية استناداً إلى تقرير اللجنة المكلفة بذلك.

الجدير بالذكر ان الضباط الجامعيين بوزارة الداخلية لا يزالون معتصمين امام نادي ضباط الشرطة احتجاجا على تجاهل وزير الداخلية لمطالبهم وعدم قيامه بأية خطوات لإنصافهم وتسوية وضعهم ومخاطبة الترقيات المستحقة رغم الوعود السابقة منه شخصياً ويطالب الضباط بسرعة إيقاف فتح كلية الشرطة لإبناء المتنفذين والمسؤولين ومن معهم توصيات، وكذلك وقف الابتعاث للخارج لأبناء المسؤولين وكلاء الوزارة ومديري العموم والمتنفذين وحزب الإصلاح.

مؤتمر مأرب يدين الاختلالات الأمنية ويطالب بضبط المتسببين



أصدر المؤتمر الشعبي العام بمحافظة مأرب بياناً فيه واستنكر الأوضاع الأمنية المتردية في محافظة مأرب والانفلات الأمني غير المسبوق في تاريخ المحافظة واستمرار أعمال التقطعات في الطرقات وتواصل عمليات التفجيرات لانتايب النفط والبراق والكهرباء وغيرها من الاختلالات وأعمال التخريب التي تستهدف الإضرار بالمصالح والبنشآت العامة والخاصة وحياة كافة أعمال الفوضى والتخريب، وأكد البيان أن المؤتمر الشعبي العام تمكن ومعه كل الشرفاء من أبناء المحافظة يؤكدون رفضهم لأعمال التقطع والتخريب والارهاب بكل أنواعه ويعبرون بأقصى عبارات الإدانة والاستنكار الشديد عقب كل عملية تقصير واستهداف للمصالح والمنشآت العامة والخاصة وغيرها من الاختلالات والتقطعات التي تعم المحافظة دون وجود أدنى رادع من قبل الجهات المعنية.

وطالب البيان الجهات الأمنية القيام بمهامها وواجباتها وضبط كافة المتسببين بالوقوف وراء أعمال التفجيرات والاختلالات الأمنية وفرض جميع الممارسات وإعلان أسماء مرتكبي أعمال الفوضى والتخريب والجهات الداعمة والممولة لهذه الأعمال الاجرامية.. مؤكداً في الوقت نفسه على أن تتحمل الأجهزة الامنية مسؤولية الحفاظ على الامن والاستقرار والحد من تفشي ظاهرة حمل السلاح في مركز عاصمة المحافظة وغيرها.. من المناطق والمديريات للحفاظ على الامن والسلم الاجتماعي.